تنظيم وتحفيز الاستثمار في ضوء القانون 22 – 18 لسنة 2022 الصادر بالجزائر

Organization and encouragement investment in light of 2022 law , no 22- 18 in Algeria

يعقوب بوزيان*

جامعة غليزان – الجزائر

ybouziane@ymail.com

تاريخ الاستلام:2023/07/30 تاريخ القبول للنشر:2024/01/18 تاريخ النشر: 2024/01/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهداف ومبادئ قانون الاستثمار الجديد الصادر في 2022، كذلك التعرف على الحوافز والضمانات التي أقرها المشرع للمستثمرين، استعملت المنهج الوصفي التحليلي، واسلوب تحليل المحتوى في معالجة قانون الاستثمار.

من نتائج هذه الدراسة أن القانون تضمن اعفاء المستثمر من الضرائب والرسوم خلال عملية الانجاز ولمدة قد تتجاوز عشر سنوات خلال عملية الاستغلال، كذلك أقر القانون للمستثمر ضمانات تحويل الاموال، وسهل له الوصول الى المعلومات اللازمة المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الحوافز، القانون

تصنيفات JEL: E22، M52، K.

Abstract:

This study aims to identify the objectives and principles of the new investment law announced in 2022, as well as to identify the guarantees and incentives approved by the legislator for investors, The analytical descriptive approach and content analysis method was conducted in this study. As a result of this investigation, the investment law included the exemption of the investor from taxes and royalties for more than ten years during the completion and exploitation process. Moreover, the law gives the investor guarantees on the money transfer and the ease of obtaining the necessary information. Also, it provides the real estate offer, the incentives and advantages related to the investment

Keywords: Investment; Incentives; Law

Jel Classification Codes:E22, M52 , K.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أصبحت الدول والحكومات المعاصرة تواجه احتياجات اجتماعية واقتصادية متزايدة ومتطورة وسريعة، وحتى تكون قادرة على إدارة ومسايرة هذا التطور اعتمدت على سياسات جديدة في التنمية قائمة على الانخراط في التكتلات واعلان الشراكات الاقتصادية مع الدول في المجالات المختلفة، كذلك تتجه الدول الى تفويض كثير من مهامها الافتصادية والاجتماعية إلى المنظمات بما فيها الأجنبية منها حتى تتفرغ للتحديات الكبرى، لقد صارت الحكومات تضع الاستراتيجيات والسياسات والمخططات وتكتفي بعمليات التوجيه والرقابة، وأصبح للمنظمات والمتعاملين الاقتصاديين دورا اكبر من ذي قبل في تحقيق ما تتطلع إليه المجتمعات من تقدم وازدهار عبر التنمية البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية.

الإصلاحات ضرورية لاستقرار المجتمع وللتنمية، والإصلاحات ضرورية أيضا في البيئة الاقتصادية والقانونية، ويجب إن تمس هذه الإصلاحات بيئة ومناخ وأنظمة العمل السائدة، وان تنتج عن حوار بين الشركاء وتتميز بالمرونة والشفافية وتستجيب لاحتياجات المؤسسات والمستثمرين وتحقق المصالح الوطنية، وتتضمن الخصائص التي تسمح بالتقدم والتطور والتنمية في كل الميادين، والدولة في هذه المرحلة تحاول تدارك الخلل الحاصل في أنظمتها حيث أنها تتدخل أكثر من أي وقت مضى لتنظيم أو إعادة تنظيم شؤونها، وتؤكد على ضرورة إصلاح الأنظمة القانونية والاقتصادية والسياسية.

1.1. اشكالية الدراسة:

لقد باشرت الدولة إجراء إصلاحات في المناخ الاقتصادي ، حيث أصدرت قانون الاستثمار رقم 22 – 18 مؤرخ في 24 جويلية 2022 الذي يهدف إلى تطوير القطاع الاقتصادي، والى تنظيم العلاقات وتحديد الحقوق والواجبات، صدر هذا القانون بعد أربع سنوات من الحراك الوطني، حيث شهدت الجزائر في تلك المرحلة من تاريخها وقوف الجيش الى جانب الشعب في احتجاجاته ضد عصابة من الفاسدين الذين سخروا الدولة ومواردها لتحقيق أهدافهم الخاصة، وبعد انتصار الحراك تعهدت السلطات الجديدة بمحاربة الفساد، وصدرت أحكام قضائية أدانت بالسجن ومصادرة الاملاك كثيرا من رموز السلطة السابقة من رؤساء حكومات، ووزراء، وولاة، وشركاؤهم من المستثمرين الجزائريين.

في هذا المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجزائري المعقد، وفي ظروف دولية تتميز بالتنافس والصراع بين أقطاب العالم اوروبا أمريكا الصين وروسيا، التي يهدف كل منها الى فرض قواعده وتحقيق مصالحه والابقاء على تفوق، والتوسع والنفوذ وعقد التحالفات، والسيطرة على مصادر الطاقة، وكذلك في ظروف يتميز فيها المناخ الدولي بعقوبات اقتصادية غربية استهدفت الاف الشركات الروسية، ويتميز بارتفاع كبير في أسعار الطاقة، وباستمرار الصين في مشروعها الحزام والطريق، في خضم هذه المتغيرات السلبية منها والايجابية تبرز أمام السلطات الجزائرية فرصا لجلب رؤوس الاموال والمستثمرين.

نظمت السلطات الجزائرية سلسلة من اللقاءات مع المستثمرين الاجانب والجزائريين خاصة الاتراك منهم والقطريين والفرنسيين والصينيين والايطاليين، ففي 16 جوان 2022 التقى رئيس الجمهورية بوفد منرابطة رجال الاعمال القطريين وكذلك اجتمع مع أرباب العمل الجزائريين، وقبل ذلك وفي زيارته لتركيا التقى الرئيس بالمستثمرين الجزائريين والاتراك، وفي حدث لم يسبق له مثيل زار الجزائر وفد فرنسي من 17 وزيرا بهدف البحث عن فرص استثمارية هذه اللقاءات سمحت من جهة للسلطات بتحديد سياستها وأولوياتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى سمحت للمستثمرين بالتعبير عن انشغالاتهم وأراءهم وحاجاتهم، وعلى مخاوفهم ايضا، أدى هذا الحوار الذي استمر لعدة أشهر الى اجراء اصلاحات في البيئة الاقتصادية الجزائرية من أهمها اصدار القانون رقم 22 – 18 مؤرخ في 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار.

لقد تواصلت جهود السلطات الهادفة الى تشجيع المستثمرين من خلال حضور رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون المنتدى الاقتصادي العالمي 26 بروسيا والذي حضرته 130 دولة، وفي 15 جوان 2023 وقع الرئيس على اعلان الشراكة الاقتصادية المعمقة مع روسيا، وفي زيارته الاخيرةالى الصين اتفق رئيس الجمهورية مع الرئيس الصيني على زيادة حجم الاستثمارات النوعية الصينية في الجزائر، وجدد الرئيس دعوته للمتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في الجزائر معتبرا أن قانون الاستثمار الجديد يضمن حماية خاصة للمستثمرين.فما هي مضامين قانون الاستثمار الصادر في 2022 ؟

2.1. تساؤلات الدراسة:

- ما هي الاهداف والمبادئ التي تسعى السلطات الى تحقيقها في البيئة الاستثمارية؟.
- ما هي مهام الاجهزة المكلفة بالاستثمار؟.
- ماهي الضمانات للمستثمرين في قانون الاستثمار 2022؟.
- ما هي الحوافز التي أقرها المشرع للمستثمرين في قانون الاستثمار 2022؟.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على الاهداف والمبادئ التي حرصت السلطات على ترسيخها في البيئة الاستثمارية الجزائرية.
- التعرف على مهام الاجهزة المكلفة بالاستثمار.
- التعرف على الضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار 2022.
- التعرف على الانظمة التحفيزية التي تضمنها قانون الاستثمار 2022 .

4.1. التعاريف الاجرائية لمتغيرات الدراسة

- **الاستثمار:** هو كل اقتناء لأصول مادية أو غير مادية تندرج مباشرة ضمن نشاطات انتاج السلع والخدمات في اطار انشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الانتاج و/ أو اعادة تأهيل أدوات الانتاج ونقل أنشطة من الخارج والمساهمة في رأسمالمؤسسة في شكل حصص نقدية أو مبنية طبقا لأحكام قانون الاستثمار 2022.
- **الحوافز:** هي مجموعة من المؤثرات التي تضمنها قانون الاستثمار 2022، والتي تدفع المستثمرين للنشاط في الجزائر.
- **القانون:** هو مجموعة مواد القانون رقم 22 – 18 مؤرخ في 24 جويلية 2022 الذي ينظم الاستثمار في الجزائر.
- **الضمانات:** هي التزام من السلطات الرسمية نحو المستثمرين نص عليه قانون الاستثمار 2022.

2. الاطار النظري للدراسة

ان النسق التنظيمي ليس مستقلا أو مغلقا، بل هو نسق مفتوح، حيث نجد الأجزاء المكونة له مترابطة وتتفاعل مع بعضها البعض وبينها وبين المحيط أو المجتمع، فالمنظمة تتفاعل مع متغيرات المحيط وتغيراته وتطوراته (مزيان، 2003 ص41)والمحيط والبيئة عبارة عن مجموعة عناصر مؤثرة ولكن غير متحكم فيها من قبل المؤسسة، فهي تؤثر على خدمات هذه الأخيرة إما ايجابيا أي فرص نجاح، أو سلبيا كتهديد مباشر (بن حبيب، 2009، ص37)وللقوانين والتشريعات تأثير كبير ومباشر، فهذا المتغير يعد قوة خارجية إلزامية، ومما يجعل لهذا المتغير أهمية كبيرة أن تأثيره لا يتصف بالاستقرار فالقوانين والتشريعات الحكومية الخاصة بالعمل هي في حالة تغير مستمر، وهذا يتطلب وضع المتغير القانوني ضمن الاعتبارات الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية المؤسسة(عقيلي، 2005، ص102).

في دراسة شملت حوالي 150 مؤسسة، وكانت العينة تتكون من 148 مديرا يشغلون مناصب إدارية عليا، و847 مديرا يعملون في الوسط الإداري التنفيذي، و 884 موظفا منهم 484 موظفا احترافيا، والباقون يعملون بالساعة، في هذا البحث أعطى مدراء القمة الأهمية الكبرى لنشاطي القوانين المفروضة والخدمات الإدارية، وفي دراسة أخرى حول التحديات التي تواجه المدراء العامين في عينة من الشركات الأمريكية، وجد الخبير الإداري ستيفن هاربر أن الحاجة إلى الإدارة المشاركة يأتي في مقدمة هذه التحديات، وتليها حاجة الإدارة إلى تطبيق القواعد والقوانين والتشريعات الحكومية (بلوط، 2002 ص68)

والقانون هو ظاهرة مرتبطة بغيرها من الظواهر الاجتماعية، يتضمن مجموعة من القواعد الملزمة، وينشا ليحكم علاقات الأفراد في المجتمع وهو بطبيعته غير ثابت، يتغير وفقا لتغير هذه الظروف فهو في نشأته ونموه وتغيره ثمرة تطور المجتمع لا حادثة من حوادث المصادفة أو نزعة عرضية من نزعات المشرع (فرج، 1976، ص6)، ويعتبر الأساس القانوني كذلك من أسس المؤسسة التي هي كيان قانوني وهذا يعني أنها يجب أن تخضع لمبادئ وشروط يحددها القانون الذي يحكم أهدافها ونشاطها وتحصل بموجبه على ترخيص لمزاولة نشاطاتها المحددة بموجبه، وهذا الترخيص لا يعتمد إلا إذا كانت أهداف ونشاطات المؤسسة باستمرار ضمن ما حدده القانون ، فالقانون يعطي الشرعية للمؤسسة ويعني قبول المجتمع لأهدافها ونشاطاتها (نوري، 2010، ص17)، والقوانين والتشريعات الحكومية تحدد علاقات المؤسسات بالدولة (نوري 2010، ص26).

وتتضمن التشريعات القوانين، والأنظمة، واللوائح، والإجراءات المتبعة في التنظيم، وقد تتصف بعض التشريعات بالكثرة والتعقيد، وقد تتميز بالمرونة وسرعة الاستجابة للظروف المتغيرة (ابراهيم، الصباغ، 2008، ص69)، والقانون يعكس كذلك الحاجات والمعتقدات السائدة في مجتمع ما، والتشريع الذي ينشا تبعا لحاجات المجتمع المتطورة هو التشريع السليم الصالح للبقاء، أما التشريع الذي تخلقه عوامل مصطنعة أو التشريع الذي لم يعد مطابقا لظروف وحاجات المجتمع هو تشريع فاسد مصيره الى الزوال والفناء (فرج، 1976، ص4)، ومن العوامل التي تؤدي إلى تردي القيم المتعلقة بأخلاقيات العمل، تعقد الإجراءات وكثرة القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بإنجاز المعاملات (الخضرا وآخرون، 2009، ص69)

ويمكن أن تتحول القوانين واللوائح التي تستهدف تحقيق العدالة وتامين التماثل في معالجة الحالات والمشاكل إلى دمى بيد البيروقراطي صاحب القوة والنفوذ ، إلى عبء يثقل كاهل التنظيم ويهدده ، ومن مظاهر هذا التهديد : أن تتدخل في التفصيلات التي تتعلق بمعطيات تتغير بسرعة، أن تكون نظرية وغير نابعة من متطلبات الواقع القاعدي ، أن تكون متداخلة ومتضاربة، أن تكثر بصفة مفرطة (الطيب، 2006، ص146)

ومن المشكلات أيضا وجود تداخل وازدواجية في التشريعات، وجود قوانين وأنظمة قديمة عفا عليها الزمن، البطء في إدخال التعديلات القانونية والتشريعية أو اقتراح تشريعات جديدة، ومن بين المعوقات الأساسية عند التخطيط، معوقات التشريعات القانونية، حيث تتميز بالبطء مقارنة بالتغيرات المجتمعية الحديثة والتطوير الإداري الذي يستلزم معه سرعة إصدار التشريعات القانونية مسايرا للأوضاع الإدارية المجتمعية (ابراهيم، الصباغ، 2008، ص91)،ومن العراقيل التي تواجه الاستثمار في الجزائر كثرة القوانين وعدم استقرارها، والادارة البيروقراطية، والبطء في اصدار القرارات التنظيمية، والافراط في طلب الوثائق (قويدري،بلغيث، 2021، ص542)، كذلك فإن كثيرا من الأحكام القانونية المحالة على التنظيم لم تطبق في الميدان العملي وبقيت في حالة شلل تام (سعيدان، 2008، ص15).

بدأت الدولة الجزائرية تغير قوانينها لتشجيع استقطابها للاستثمار الأجنبي منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي (بوفلجة، 2010، ص2)، والاستثمار مرهون بمدى استقرار الوضعية الامنية والسياسية للدول المضيفة للاستثمار(قويدري بلغيث، 2021، ص540)وقد مر تنظيم الاستثمار في الجزائر في الثلاثين سنة الاخيرة بالمراحل التالية :

1.2. مرحلة العمل بالمرسوم التشريعي رقم 93 – 12

المؤرخ في 5 اكتوبر 1993، يتضمن هذا القانون50 مادة موزعة على 07 ابواب كالاتي : باب الاحكام العامة ويتضمن 15 مادة، باب النظام العام 4 مواد، باب الانظمة الخاصة وفيه 15 مادة، باب الامتيازات الاخرى وفيه 3 مواد، باب الضمانات الممنوحة للاستثمارات وفيه 4 مواد، باب الاحكام الخاصة وفيه مادتان، باب احكام مختلفة وفيه 7 مواد. تميزت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بالعنف والارهاب وسميت بالعشرية السوداء نظرا للخسائر البشرية والمادية، والتراجع الرهيب في الامن، وغياب الاستقرار، ما أدى الى هروب رؤوس الاموال الاجنبية والوطنية.

2.2.مرحلة العمل بالامر رقم 01 – 03

المؤرخ في 20 أوت 2001، يتضمن36 مادة، ومنه المادة 35 التي ألغت المرسوم السابق رقم 93 – 12، وقد توزعت مواد القانون على 06 أبواب : باب الاحكام العامة، باب المزايا، باب الضمانات الممنوحة للمستثمرين، باب أجهزة الاستثمار باب أحكام تكميلية، باب أحكام مختلفة، عرفت هذه المرحلة عودة تدريجية للاستقرار وللنشاط الاقتصادي بعد صدور قانون الوئام الوطني.

3.2. مرحلة العمل بالقانون رقم 16 – 09

المؤرخ في 03 أوت 2016، ويتكون من 39 مادة موزعة على سبعة فصول : فصل مجال التطبيق ويتكون من 04 مواد فصل المزايا ويتكون من 15 مادة، فصل آجال الانجاز ويتكون من مادة واحدة، فصل الضمانات الممنوحة للاستثمارات يتكون من 05 مواد، فصل أجهزة الاستثمار ويتكون من مادتين، فصل أحكام مختلفة يتكون من 07 مواد، وفصل أحكام انتقالية يتكون من 05 مواد، وفي المادة 37 من هذا الفصل ألغى المشرع أحكام الامر السابق رقم 01 – 03 ما عدا المواد 06 - 18 - 22 منه المتعلقة بأجهزة الاستثمار، وأبقى على النصوص التنظيمية له في المادة 38.

4.2.مرحلة العمل بالقانون رقم 22 – 18

المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتكون من فصل الاحكام العامة وفيه 5 مواد، فصل الضمانات والواجبات ويتكون من 10 مواد، فصل الاطار المؤسساتي ويتكون من 8 مواد، فصل الانظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا ويتكون من 10 مواد، فصل الاحكام المختلفة وفيه 4 مواد، فصل الاحكام الانتقالية والنهائية 4 مواد.

3.الدراسة التطبيقية

1.3. منهج وأدوات الدراسة

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، كذلك استخدمت أسلوب تحليل المضمون في فحص فصول ومواد القانون رقم 22 – 18 مؤرخ في 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار

2.3. الحدود الزمانية للدراسة

أجريت الدراسة في الفصل الرابع من سنة 2022 بعد صدور قانون الاستثمار ونشره في الجريدة الرسمية عدد 50.

3.3. عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

❖ **التساؤل الاول** : ما هي الاهداف والمبادئ التي تسعى السلطات الى تحقيقها في البيئة الاستثمارية ؟

يهدف قانون الاستثمار الى تحقيق ما يلي :

- تنظيم الاستثمار بمايحقق مصالح المستثمرين ومصلحة المجتمع.
- استقطاب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية.
- ضبط الانظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات.
- تشجيع رجال الاعمال وتعزيز ثقتهم بالاقتصاد الوطني،
- تدعيم تنافسية الاقتصاد، وتحسينقدرته على التصدير.
- تطوير مناطق وقطاعات النشاط ذات الاولوية.
- ضمان تنمية مستدامة ومتوازنة،وترشيد استغلال الموارد الاولية المحلية.
- اعطاء الافضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.
- استعمال التكنولوجيات الحديثة كالمنصات الرقمية.
- تشجيع رجال الاعمال على استحداث مناصب الشغل الدائمة.

تهدف السلطات الى تنظيم الاستثماروتحديد المبادئ والقواعد التي تحكمه، وأيضا تحديد واضح للسلطات والعلاقات والمسؤوليات والالتزامات والحقوق في النشاط الاستثماري، فقد كلفت السلطات كلا من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتمثيل الدولة والتصرف مكانها في كل ما يتعلق بالاستثمار، وحددت السلطات قواعد وشروط تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، والاستثمارات التي تعفى من اجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، وتم تعيين لجنة للفصل في الطعون التي يقدمها المستثمر، كذلك حددت السلطات بعض المبادئ في التعامل مع الاستثمارات ومنها الشفافية والمساواة، وأنشأت أيضا منصة رقمية للمستثمر تتوفر بها معلومات عن الاستثمار في الجزائر وحددت السلطات كذلك زمن انجاز المشاريع، وشروط احتفاظ المستثمر بالحقوق والمزايا المكتسبة بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون.

كذلك أشارت المادة الثالثة من الفصل الاول أن القانون يرسخ المبادئ الاتية :

- حرية الاستثمار في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- التعامل بشفافية مع الاستثمارات ومراعاة العدل والمساواة بين المستثمرين

ادراكا منها لأهمية الحرية والشفافية والمساواة في تحسين المناخ الاستثماري وجذب المستثمرين، تسعى السلطات من خلال هذا القانون الى بناء تقاليد وثقافة ايجابية في المناخ الاستثماري تضمن حرية المستثمر وحقوقه، وتعزز قيم الشفافية والمساواة، الا أن الغش والفساد في المعاملات وعقد الصفقات، الذي تمارسه تنظيمات غير رسمية يستغل أصحابها نفوذهم في محاربة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والادارية، من الظواهر السلبية التي تحول دون ترسيخ هذه القيم في البيئة الاستثمارية، واعتبر رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون في تصريح له على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي الذي جرى في روسيا أن خراب الاقتصاد سببه تسييس القرار الاقتصادي.

وفي دراسة تناولت الفساد وتأثيره على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وجد الباحث أنالبيروقراطية والتعقيدات الادارية أدت الى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر (جمال، 2020، ص1220)، ومن المشكلات أيضا وجود تداخل وازدواجية في التشريعات، وجود قوانين وأنظمة قديمة عفا عليها الزمن، البطء في إدخال التعديلات القانونية والتشريعية أو اقتراح تشريعات جديدة (ابراهيم، الصباغ، 2008، ص91).

وفي دراسة اخرى حول محفزات ومعوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر، أشارت الى عراقيل اقتصادية وسياسية منها سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الانشطة مثل سوء التنظيم الذي يميز بعض الموانئ الجزائرية أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة، والاستثمار مرهون ايضا بمدى استقرار الوضعية الامنية والسياسية للدول المضيفة للاستثمار (قويدري، بلغيث، 2021، ص540)، فمهما توفرت للمستثمر التسهيلات الاساسية في القطر المضيف لاستثماره، ومهما كان من أمر الاعفاءات الضريبية والامتيازات التي يتمتع بها في هذا القطر فهو سيظل مترددا في استثمار أمواله فيها ما دام شبح الفساد قائما، ذلك ان الفساد مؤشر على أن سيادة القانون غير مطبقة، فانعدام الثقة يبقى أكبر عائق لتدفق الاستثمارات الاجنبية (جمال، 2020، ص211).

ان الحرية والشفافية والمساواة في مواجهة مستمرة مع البيروقراطية والفساد، وفي هذا المناخ الصعب وبمناسبة اليوم الدولي لمحاربة الفساد الموافق ل 9 ديسمبر 2022، جدد الرئيس تبونعزمه والتزامه بمحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين، ودعا الجزائريين الى مواصلة المعركة في مواجهته.

التساؤل الثاني: ما هي مهام الاجهزة المكلفة بالاستثمار ؟.

كلف المشرع في القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 كلا من المجلس الوطني للاستثمار، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتمثيل الدولة والتصرف مكانها في كل ما يتعلق بالاستثمار، كذلك كلف المجلس الوطني للاستثمار بالمهام الاتية:

- اقتراح استراتيجية وسياسة الدولة في مجال الاستثمار والحرص على تنفيذها وتقييم نتائجها.
- يعد تقريرا تقييميا سنويا يرفعه الى رئيس الجمهورية.
- أما مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فهي كالاتي :
- ترقية وتثمين الاستثمار داخليا وخارجيا،ومتابعة تقدم المشاريع الاستثمارية.
- اعلام أوساط المال وتحسيسهم، وضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر.
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها،ومرافقة المستثمر في الاجراءات المتصلة باستثماره.
- تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ اصدار هذا القانون.

يعد المجلس الوطني للاستثمار استراتيجية وسياسة الدولة للاستثمار في ضوء متغيرات داخلية وخارجية سياسية واقتصادية واجتماعية منها حاجات المجتمع واولوياته، والموارد والفرص والامكانات المتاحة، كذلك على اساس متغيرات عالمية منها التكتلات والتحالفات القائمة، والقوى العالمية الصاعدة كالصين وتركيا وروسيا، أما الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فمن مهامها التحسيس، وتسجيل الاستثمارات، ومرافقة المستثمر، وتسيير المزايا، ومن مهامها كذلك تسيير المنصة الرقمية للمستثمر التي تسمح بتوفير المعلومات عن الاستثمار في الجزائر.

التساؤل الثالث : ماهي الضمانات للمستثمرين في قانون الاستثمار 2022 ؟

ان البيئة الاستثمارية في الجزائر عرفت اضطرابات سياسية ومتابعات أمنية وقضائية طالت المسؤولين والمستثمرين الجزائريين وعائلاتهم في اعقاب الحراك الوطني، وخاصة منها الاحكام بالسجن ومصادرة الأملاك التي أصدرتها المحاكم، فرغم ترحيب الجزائريين الكبير بها، كونها عادلة، وحجمت من الفساد، وعززت دولة القانون، وهي انذار الى فاسدين آخرين بأنهم لبسوا بمأمن من المساءلة وأن يكفوا أيديهم عن نهب المال العام، فإنها من جهة أخرى قد تكون لتلك الاجراءات ضد الفساد تصورات وقراءات أخرى غير ايجابية في أوساط المستثمرين وخاصة منهم الجزائريين تحد من مشاركتهم في الاستثمارات.

الجزائر بحاجة الى اجراءات بناء الثقة، بدأها الرئيس بزيارة الى تركيا التقى فيها بالمستثمرين الاتراك والجزائريين، ثم كان له لقاءات مع رابطة رجال الاعمال القطريين، وأرباب العمل الجزائريين، كذلك كان لرئيس الحكومة والوزراء نشاطات اخرى، استمع خلالها المسؤولون الى احتياجات وانشغالات المستثمرين وهدفت الى تبديد مخاوفهم وطمأنتهم، ذلك أن من أولويات المستثمرين الاساسية في البيئة الاستثمارية الغير مستقرة الحصول على ضمانات قوية من السلطات ومن بينها ضمانات قانونية وقضائية، وتعهدات في شكل اتفاقيات بينية ودولية.

ان القانون الجديد للاستثمار يهدف الى تحقيق مصالح المجتمع، وكذلك يوفر ضمانات للمستثمرين نص عليها القانون في فصل كامل، فقد تضمنت المادة 8 اربع فقرات تناولت ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، ويتضمن ضمان التحويل ايضا المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وعن تصفية الاستثمارات ذات المصدر الاجنبي، حتى وان كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية، وفي ذلك توصلت احدى الدراسات الى أن تحويل الارباح يأتي في المرتبة الاولى من حيث التأثير المباشر الذي يحدد اختيار المستثمر لأسواق ومناطق الاستثمار (قويدري، بلغيث، 2021، ص539).

ان عملية تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه يمكن أن تنحرف وتتحول الى تهريب للعملة الصعبة واضرار بالاقتصاد، ولتجنب هذا الانحراف نص القانون أن على المستثمر ان يلتزم ويحترم التشريع المعمول به والمعايير لا سيما منها تلك المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية والمنافسة والعمل وشفافية المعلومات المحاسبية والجبائية والمالية، وأن يقدم كل المعلومات الضرورية التي تطلبها الادارة لمتابعة وتقييم وتنفيذ احكام هذا القانون.

ومن الضمانات أيضا احداث لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار يقودها رئيس الجمهوريةتتولى الفصل في الطعون التي يقدمها رجال الاعمال، وعن ضمان الحق في المعلومات فقد خصص المشرع منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تسمح بتوفير المعلومات عن الاستثمار في الجزائر، وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والادارات المكلفة بالعملية الاستثمارية بإزالة الطابع المادي من جميع الاجراءات والقيام بواسطة الانترنت بجميع الاجراءات المتصلة بالاستثمار، وتشكل المنصة الرقمية ايضا اداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها واثناء فترة استغلالها.

وعن الضمانات القضائية فقد أشارتالمادة 12 الى مسؤولية الجهات القضائية الجزائرية المختصةفي الفصل في أي خلاف ناجم عن تطبيق احكام هذا القانون بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية، ما لم توجد اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف صادقت عليها الدولة الجزائرية تتعلق احكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم او ابرام اتفاق بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي تتصرف باسم الدولة والمستثمر، تسمح للأطراف باللجوء الى التحكيم،ومن أهم الضمانات أن

السلطات التزمت في المادة 38 بأن يحتفظ المستثمر بالحقوق والمزايا المكتسبة بطريقة قانونية بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون،وقدانتهت احدى الدراسات الى أنالاستقرار التشريعي من أهم الضمانات القانونية (جمال، 2020، ص1216).

التساؤل الرابع : ما هي الحوافز التي أقرها المشرع للمستثمرين في قانون الاستثمار 2022 ؟

شجعت السلطات المستثمرين بجملة من الحوافز موزعة على 3 أنظمة، يستفيد المستثمر من واحد منها، وهي كالاتي:

- **النظام التحفيزي للقطاعات :** حدد المشرع في المادة 26 من القانون مجموعة من القطاعات التي توليها السلطات أهمية أكثر من غيرها وهي المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة واقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وفي المادة 27 من القانون أقر المشرع للمستثمرين الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، وخصهم بإعفاءات اخرى موزعة على مرحلتين:
  - **مرحلة الانجاز:** أعفت السلطات المستثمرين من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، وأعفتهم من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، وأعفتهم من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني، وأعفتهم من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وأعفتهم من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار لمدة عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء.
  - **مرحلة الاستغلال:** في هذه المرحلة أعفت السلطات المستثمر من الضريبة على ارباح الشركات، ومن الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح بين ثلاثة الى خمس سنوات ابتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- **النظام التحفيزي للمناطق :** حددت السلطات في المادة 28 من القانون المناطق التي توليها أهمية أكثر من غيرها وهي مناطق الهضاب العليا والجنوب و الجنوب الكبير، والمناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، والمناطق التي تمتلك امكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين، وخصت السلطات المستثمرين في هذه المناطق بالتحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، ويمكن ان يستفيد المستثمرون في هذه المناطق من مزايا اخرى موزعة على مرحلتين كالاتي:
  - **مرحلة الانجاز:** يستفيد المستثمرون في المناطق ذات الاولوية للسلطات من نفس الاعفاءات المحددة في النظام التحفيزي للقطاعات خلال مرحلة انجاز المشروع.
  - **مرحلة الاستغلال :** أعفت السلطات المستثمرين في المناطق المذكورة في المادة 28 خلال مرحلة الاستغلال من الضريبة على ارباح الشركات، والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح بين خمس سنوات الى عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- **النظام التحفيزي المهيكل:** خص المشرع في المادة 31 من القانون المستثمرين الذين يقومون بأنشطة ذات قدرة عالية على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل بنظام تحفيزي سماه نظام الاستثمارات المهيكلة، أما تحديد معايير الاستثمارات القابلة للاستفادة من هذا النظام التحفيزي فقد تركها المشرع للتنظيم، وفي نفس المادة خصت السلطات

المستثمرين في اطار نظام الاستثمارات المهيكلة بالتحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، ويمكن ان يستفيد المستثمرون في اطار هذا النظام أيضا من مزايا اخرى موزعة على مرحلتين كالاتي :

- **مرحلة الانجاز:** يستفيد المستثمرون في اطار نظام الاستثمارات المهيكلة من نفس الاعفاءات المحددة في النظام التحفيزي للقطاعات والمناطق المحددة في المادة 27 خلال مرحلة انجاز المشروع، يمكن تحويل مزايا مرحلة الانجاز المنصوص عليها في هذه المادة الى الاطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الاخير.
- **مرحلة الاستغلال :** يعفى المستثمر لمدة تتراوح من خمس الى عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال من الضريبة على ارباح الشركات، والرسم على النشاط المهني، ويمكن أن يستفيد المستثمر أيضا من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الاساسية الضرورية للمشروع.

وفيما يلي جدول يلخص مراحل عملية الاستثمار والانظمة التحفيزية التي أقرتها السلطات للمستثمرين في القانون رقم22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022:

الجدول(01): مراحل عملية الاستثمار والانظمة التحفيزية

	النظام التحفيزي للقطاعات	النظام التحفيزي للمناطق	النظام التحفيزي المهيكل
مرحلة الانجاز	الاعفاء من الحقوق الجمركية الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الاعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الاشهار العقاري، الاعفاء من حقوق تسجيل العقود، وحقوق التسجيل والرسم على الاشهار، الاعفاء من الرسم العقاري، وكذلك تحفيزات اخرى منصوص عليها في القانون العام.	يستفيد المستثمرون في المناطق ذات الاولوية للسلطات، الهضاب العليا والجنوب، والجنوب الكبير من نفس الاعفاءات المحددة في النظام التحفيزي للقطاعات خلال مرحلة انجاز المشروع.	تستفيد الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل من التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، ومن نفس الاعفاءات المحددة في النظام التحفيزي للقطاعات خلال مرحلة انجاز المشروع.
مرحلة الاستغلال	الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من 3 الى 5 سنوات	الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من 5 الى 10 سنوات	الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من 5 الى 10 سنوات، ويستفيد من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الاساسية

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار.

ان المستثمرين الذين التزموا بآجال الانجاز، والذين استفادوا من المزايا المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بتطوير وترقية الاستثمار السابقة لهذا القانون، تبقى استثماراتهم خاضعة للقوانين التي تم التسجيل او التصريح في ظلها الى غاية انقضاء مدة المزايا، كذلك الغى المشرع كل الاحكام المخالفة لهذا القانون لا سيما القانون رقم 16 – 09 الصادر في غشت 2016، باستثناء المادة 37 منه التي ألغت أحكام الامر السابق رقم 01 – 03 ما عدا المواد 06 - 18 - 22 منه المتعلقة بأجهزة الاستثمار التي تبقى سارية المفعول.

في 21 ديسمبر 2022 صرح عمر ركاش المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار للنهار TV، بأن أغلب القطاعات المعنية بالاستثمار ممثلة في الوكالة، وأن المستثمر سيجد محاور وحيد في أي أمر يتعلق بالاستثمار، وصرح بأن الوكالة سجلت

434 مشروع استثماري منذ الفاتح نوفمبر 2022 الى غاية هذا التصريح، وسجلت 13 مشروع لاستثمار أجنبي مباشر، و 16 مشروع لاستثمار أجنبي مباشر قيد التسجيل.

ان الارقام عن الاستثمار التي صرح بها مدير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مبشرة، اذ في حدود خمسين يوما فقط سجلت الوكالة 434 مشروع، منها 13 مشروعا أجنبيا، ويفيد ذلك أن هذه المشاريع دخلت مرحلة الانجاز، ومن أهم هذه المشاريع مشروع الاستثمار الصيني لمنجم غار جبيلات للحديد والصلب الذي دخل مرحلة الاستغلال والذي يعتبر من أكبر المناجم في العالم، كذلك تفيد هذه الارقام أن الضمانات، وأنظمة الحوافز ومنها تحويل الارباح، والموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وكذلك الطاقة واليد العاملة الرخيصة، والاعفاءات الضريبية والجمركية، وسهولة الحصول على المعلومات ووقوف الدولة الى جانب المستثمرين كلها عوامل كانت دافعا ومشجعا مهما للمستثمرين، غير أن المناخ الاستثماري في الجزائر يحتاج الى الاستقرار وذلك ما أشارت اليه دراسة تناولت الاطار التشريعي للاستثمار توصلت الى أنهينبغي أن يتوفر في البيئة الاستثمارية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (التيجاني،2021،ص321).

5. خاتمة:

كشفت هذه الدراسة أن القانون رقم22 – 18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 عزز المناخ الاستثماري في الجزائر بمجموعة من الانظمة التحفيزية المتنوعة، منها نظاما تحفيزيا في القطاعات ذات الاولوية مثلالمناجم، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية،ونظاما تحفيزيا في مناطق الهضاب والجنوب والجنوب الكبير، أما النظام التحفيزي الثالث فقد خصصته السلطات للأنشطة ذات القدرة العالية على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، كذلك تعزز المناخ الاستثماري بلجنة للفصل في الطعون التي يقدمها المستثمر، ومنصة رقمية للمستثمر تسمح بتوفير المعلومات اللازمة.

ان الحوافز والضمانات التي تضمنها قانون الاستثمار، وما تتميز به الجزائر من موارد متنوعة مادية وبشرية، والموقع الجغرافي المتميز، من العوامل التي تساعد على تدفق رؤوس الاموال، ومن أهم توصيات هذه الدراسة أن تعالج السلطات العوامل التيتعيق تحقيق أهداف الاستثمار،ومنها النظام البيروقراطي السائد في الادارة الجزائرية، وضعف البنية التحتية من مطارات وموانئ وشبكة الطرق والقطارات، وكذلك عامل الاستقرار السياسي والامني، ومن التوصيات أيضا لتحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر نشير الى ما جاء في التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2022 بضرورة اسناد مهمة تحسين مناخ الاستثمار الى جهة عليا لديها سلطة مباشرة على مختلف الجهات ذات الصلة بالاستثمار، والتعامل مع تحسين مناخ الاستثمار على أنه عملية دينامكية، مستمرة، ومتعددة الجوانب،ومرنبطة بالدول المنافسة والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين.

6. قائمة المراجع

1.بشير الخضرا، مروة أحمد، أحمد أبو هنطش، حنان الظاهر، (2009)، السلوك التنظيمي، الشركة العربية المتحدة بالتعاون مع جامعةالقدس المفتوحة، القاهرة.

2.حسن ابراهيم بلوط، (2002)، ادارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، دار النهضة العربية، بيروت.

3.مزيان محمد، (2003)، العقد النفسي - نحو فهم العلاقة بين الافراد والمنظمات، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

4.محمد رفيق الطيب، (2006)، مدخل للتسيير، أساسيات، وظائف، تقنيات،ج1 التسيير والتنظيم والمنشأة، ديوان المطبوعاتالجامعية، الجزائر.

5.منير نوري، (2010)، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6.عبد الباري ابراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، (2008)، ادارة الموارد البشرية في القرن 21 - منحى نظمي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.

7عبد الرزاق بن حبيب، (2009)، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8.علي سعيدان، (2008)، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

9.عمر وصفي عقيلي، (2005)، ادارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

10.رضا فرج، (1976)، تاريخ النظم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

11.غيات بوفلجة، (2010)، بحوث في التغير التنظيمي وثقافة العمل، مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية جامعة وهران، الجزائر

2.6. المقالات

12. بوستة جمال، (2020)، الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 2، الجزائر.

13.قويدري كمال، بلغيث أمنة، (2021)، محفزات ومعوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر، مجلة الابداع، المجلد 11، العددA01، الجزائر

14ربيعة التيجاني، (2021)، الاطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المنتج في الجزائر مابين قانوني الاستثمار رقم 01 - 03 و 16 - 09 دراسة حالة الوكالة الوطنية للاستثمار، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد 2، الجزائر.

3.6. القوانين

15.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 متعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64.

16.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47

17.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدةالرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 22 – 18 مؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسميةللجمهورية الجزائرية، العدد 50.